

State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

## الفصل التشريعي الخامس عشر

٢٣ يناير ٢٠١٧

### دور الانعقاد العادي الأول

التقرير رقم (11)

يحال الى لجنة شؤون الإسكان  
والمسكن في جدول أعمال الجلسة القادمة  
مع إحاطة منه بالاستعجال

عبدالله  
١١/١٧/٢٠١٧  
المحترم

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ١٩ ربيع الآخر 1438 هـ

الموافق : ١٩ يناير 2017 م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن

الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن  
الرعاية السكنية (المحال بصفة الاستعجال) .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به

المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد حسين الدلال

## **الفصل التشريعي الخامس عشر**

### **دور الانعقاد العادي الأول**

### **لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

#### **التقرير رقم (11)**

التقرير (الحادي عشر) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

إعداد: أ/ سارة أحمد شمس

مراجعة: أ/ بشاير حمد العازمي

-1-

الفصل التشريعي الخامس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ: ١٠ ربيع الآخر 1438هـ  
الموافق: ١٩ يناير 2017م

### التقرير الحادي عشر

### للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

### عن

الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993

في شأن الرعاية السكنية

المقدم من السادة الأعضاء / صالح أحمد عاشور ، خليل إبراهيم الصالح ،

صفاء عبدالرحمن الهاشم ، أحمد نبيل الفضل ، فيصل محمد الكندري

( الحال بصفة الاستعجال )

### الإحالة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ 2016/12/26 ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

### اجتماع اللجنة:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2017/1/15 .

### موضوع الاقتراح بقانون:

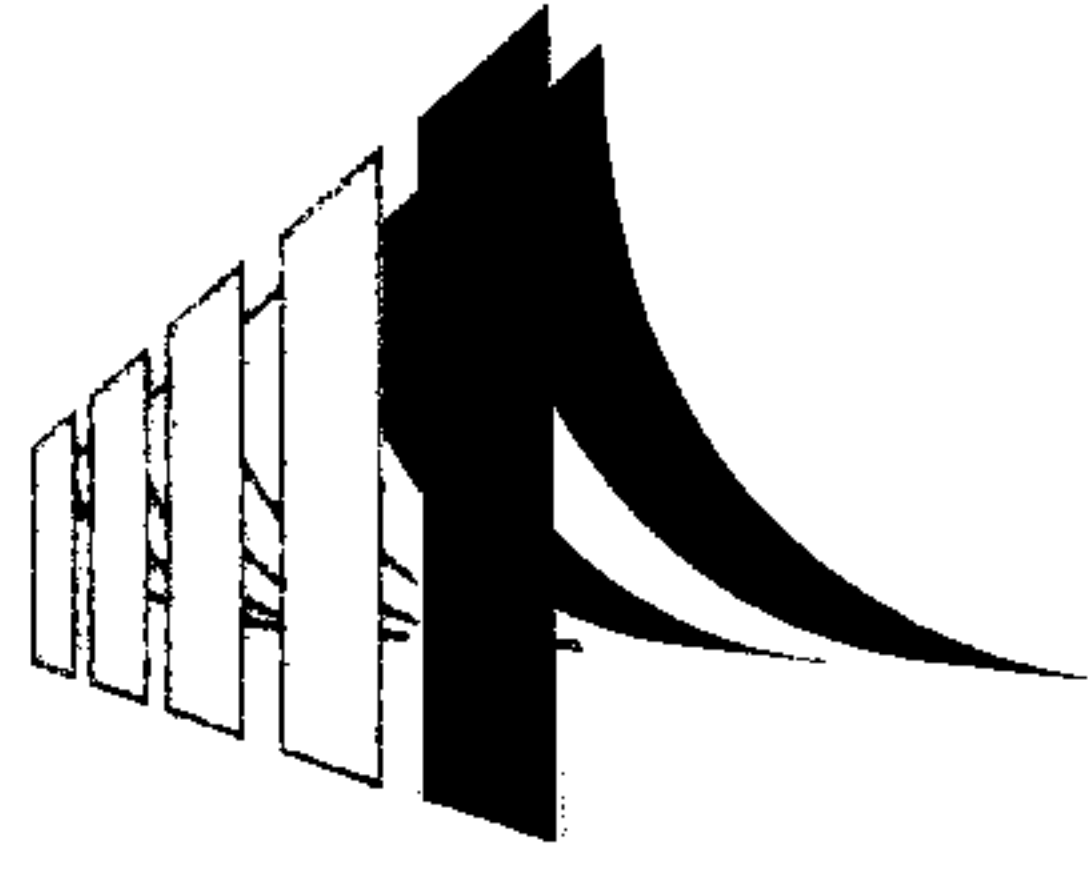
- تبين اللجنة أن الاقتراح بقانون يتضمن تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية باستبدال نصي المادتين (28) فقرة أولى و (32) فقرة أخيرة).
- حيث تقضي المادة (28) فقرة أولى بأن يقدم بنك الائتمان القروض لمستحقي الرعاية السكنية من المواطنين والمواطنات الأرامل أو المطلقات أو المتزوجات من غير كويتي وغير المتزوجات ممن بلغن الأربعين عاماً لبناء المساكن أو شرائها أو الانتفاع بالتوسعة أو إصلاحها أو ترميمها.
  - وتقضي المادة (32) فقرة أخيرة بأن يكون لأولاد الأم الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمتمتع بالرعاية السكنية حق وراثته منزل والدتهم عند وفاتها.

**الهدف** من الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - هو تحقيق المساواة الواجبة بين أبناء الوطن الواحد من الجنسين في الحقوق والواجبات تأكيداً للمبادئ الدستورية والشرعية التي نص عليها الدستور .

### عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراح بقانون فكرته مستحقة والهدف من تشريعه

نبيل .



• ورأت اللجنة أن الفئات التي نص عليها الاقتراح بقانون في الفقرة الأولى من المادة (28) وهي ( المواطنين والمواطنات الأرامل أو المطلقات أو المتزوجات من غير كويتي وغير المتزوجات ممن بلغن الأربعين عاماً ، بأن يقوم بنك الائتمان بتقديم قروض لهم) ، خاضعة لإختصاص مجلس إدارة البنك بقرار منه بتحديد حالات وشروط وقواعد إجراءات منح القروض وفئاتها وذلك بموجب الفقرة الثالثة من ذات المادة .

• كما رأت اللجنة أن جزءاً من فكرة الاقتراح بقانون متحققة في المادتين (28 مكرراً، 28 مكرراً أ) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية . فنصت المادة (28 مكرراً) على :

" يقدم بنك التسليف والإدخار قروضاً بلا فوائد وبما لا يتجاوز قيمة القرض المنصوص عليه في المادة المذكورة بغرض توفير السكن اللائم إلى كل من المرأة الكويتية المطلقة طلاقاً بائناً، والمرأة الكويتية الأرملة ولأي منهن أولاد ."

ونصت المادة (28 مكرراً أ) على :

" يتولى بنك التسليف والإدخار وفقاً للشروط التي يحددها المرسوم المشار إليه في المادة (28 مكرراً ب) من هذا القانون ، توفير سكن ملائم بقيمة إيجارية منخفضة إلى كل من الفئات التالية :

1- المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها أولاد.

- 2- المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي مقيم في الكويت وليس لها أولاد ، بشرط أن يكون قد إنقضى على زواجها خمس سنوات .
- 3- المرأة الكويتية المطلقة طلاقاً بائناً والمرأة الكويتية الأرملة وليس لأي منهن أولاد ، والمرأة الكويتية غير المتزوجة إذا بلغت أي منهن الأربعين سنة ، وبشرط أن يكون عدد من يوفر لهن السكن الملائم في السكن الواحد ، وفقاً لهذا البند ، إمرأتين من ذوات القربى حتى الدرجة الثالثة ."

- ورأت اللجنة أن الاقتراح بقانون جاء بصورة أشمل حيث ضم فئة المتزوجات من غير كويتي وغير المتزوجات ممن بلغن الأربعين عاماً في حقهن بالحصول على قرض من بنك الائتمان بغرض توفير الرعاية السكنية .
- كما رأت اللجنة أن الفقرة الأخيرة من المادة (32) الواردة بالاقتراح بقانون والتي تقر لأبناء الأم الكويتية المتزوجة من غير كويتي حق وراثته منزل والدتهم بعد وفاتها تخدم غاية نبيلة وتتسجم مع أحكام الدستور خلاف النص القانوني القائم حالياً .

### رأى اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الأعضاء الحاضرين

على الاقتراح بقانون .

-5-

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما  
تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة  
عبد الحميد بدر السبيعي

\* المرفقات :

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراح بقانون.

**مرفق رقم (1)  
نسخة من الاقتراح بقانون**

١٤١٤/١٢/١٤  
دولة الكويت  
١٤١٤/١٢/١٤



State of Kuwait

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ..

مقدمو الاقتراح

خليل إبراهيم الصالح

صالح أحمد عاشور

أحمد نبيل الفضل

صفاء عبدالرحمن الهاشم

فيصل محمد الكندري

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
مع إعطائه صفة الاستعجال  
ويوزع على الأعضاء

١٤١٤/١٢/١٤

اقتراح بقانون  
بتعديل بعض أحكام القانون  
رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(المادة الأولى)

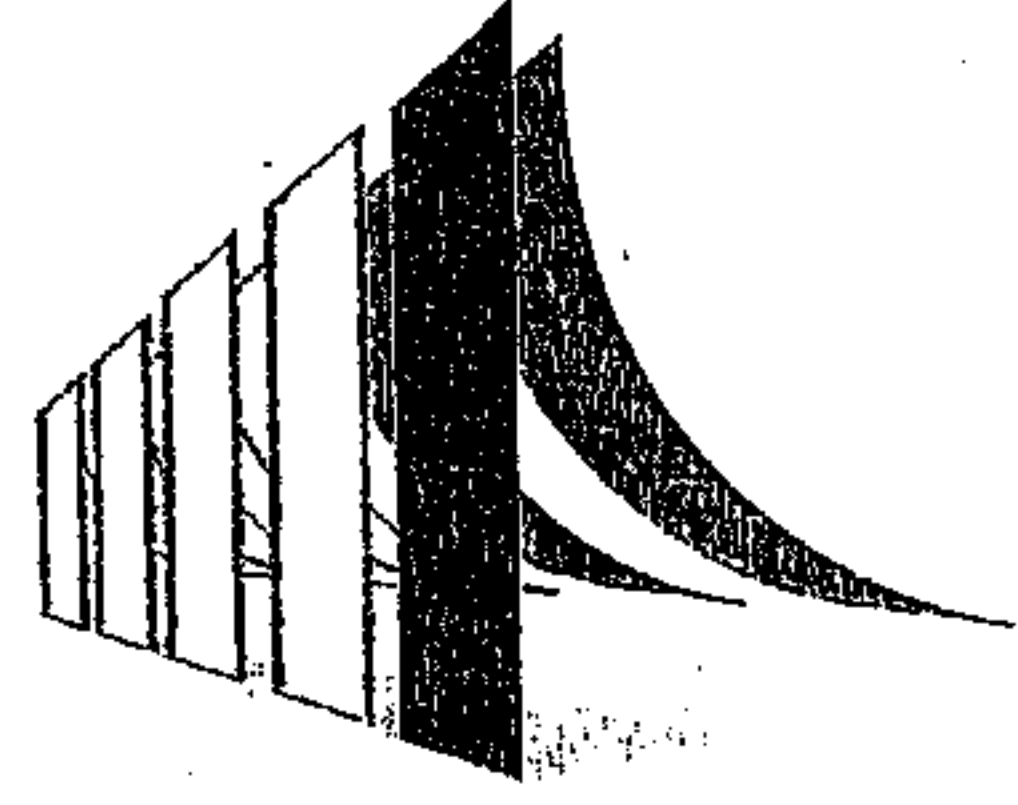
يُستبدل بنصي الفقرة الأولى من المادة (٢٨) والفقرة الأخيرة من المادة (٣٢) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه النصان الآتيان :

مادة (٢٨) - فقرة أولى :

" يقوم بنك الائتمان بتقديم القروض لمستحقي الرعاية السكنية من المواطنين والمواطنات الأرامل أو المطلقات أو المتزوجات من غير كويتي وغير المتزوجات ممن بلغن الأربعين عاماً لبناء المساكن أو شرائها أو الانتفاع بالتوسعة أو التغطية أو لإصلاحها وترميمها ."

مادة (٣٢) - فقرة أخيرة :

" وإذا توفيت الأم الكويتية المتزوجة من غير كويتي، والمتمتعبة بالرعاية السكنية، يكون لأولادها بعد وفاتها حق وراثته منزل والدتهم إن كانت تملك منزلاً سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ."



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

(المادة الثانية)

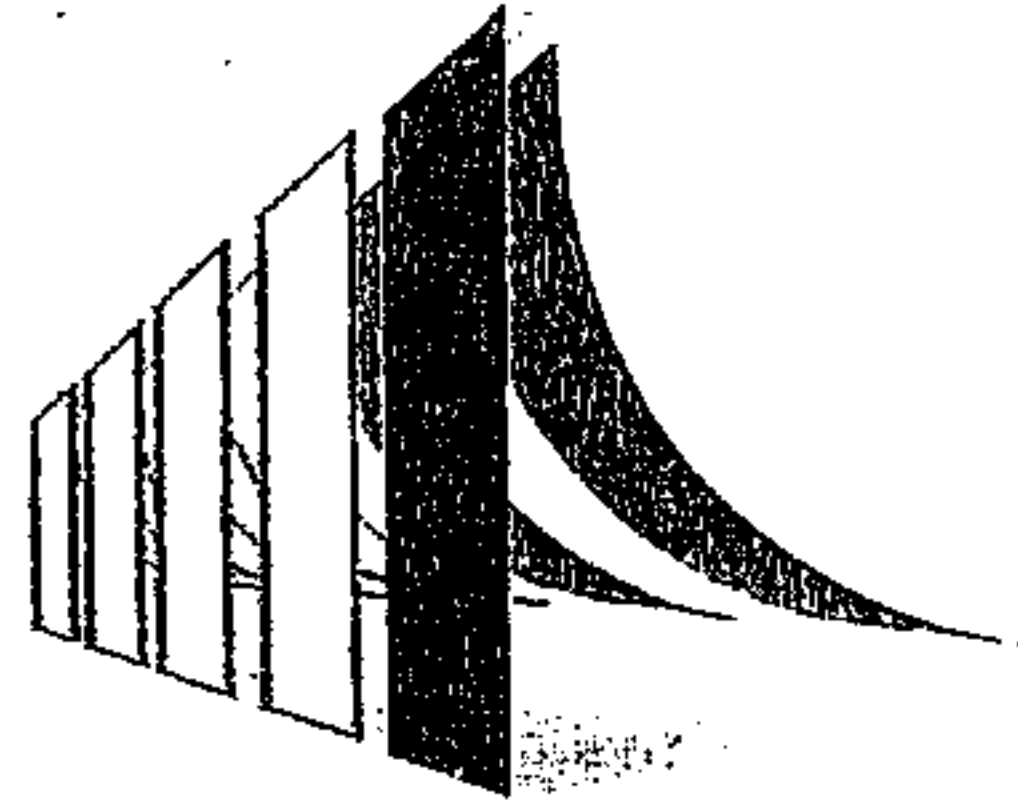
يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

**المذكرة الإيضاحية**  
**للاقتراح بقانون**  
**بتعديل بعض أحكام القانون**  
**رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية**

لقد أغفل القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه قبل هذا التعديل المبدأ الدستوري الواضح الذي نص عليه الدستور الكويتي في المساواة بين المواطن والمواطنة في الحقوق كما هي الواجبات، وقد جاء في نص المادة السابعة منه : (العدل والحرية والمساواة دعائمات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين).